

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٥٧ لسنة ٢٠١٨ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية محافظة دمياط

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٨

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولانحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولانحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض

الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة

الغرفة ولائحة نظام العاملين والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة

التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١٨/١/٣ باعتماد

الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة فى ٢٠١٨/٧/٨ ؛

قـرـر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٨ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٤٧٢٧٣٧٦ ج (فقط أربعة عشر مليوناً وسبعمائة وسبعة وعشرون ألفاً وثلاثمائة وستة وسبعون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٤٥٨١٨٣٦ ج (فقط أربعة عشر مليوناً وخمسمائة وواحد وثمانون ألفاً وثمانمائة وستة وثلاثون جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ١٤٥٥٤٠ ج (فقط مائة وخمسة وأربعون ألفاً وخمسمائة وأربعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٨/٧/٨

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد